على رأسها قضية التعيين في «التحقيقات» واستبعاد بعض الكفاءات في الوزارة

مبارك العجمي: ملفات عدة في «الداخلية» ستكون موضع مساءلة إذا لم يصلح الوزير الخلل ويعالج الأخطاء

أكد النائب مبارك العجمي وجود أكثر من ملف في وزارة الداخلية يستحق مساءلة الوزير الشيخ ثامر العلي، على رأسها قضية التعيين في "التحقيقات" والعسكريين الجامعيين ووجود نية لاستبعاد بعض الكفاءات في الوزارة.

وقال العجمي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن أول هذه الملفات قضية التعيين في الإدارة العامة للتحقيقات وما حدث فيها من عبث، وكذلك قضية العسكريين الجامعين والظلم الذي وقع عليهم، مشددا على أنه لن يغلق هذا الملف إلا بدخول جميع من تنطبق عليهم الشروط من دون استثناء.

وأضاف أن "كل هذه الملفات مستحقة للمساءلة، والأدهى والأمر ما سمعناه أخيراً عن نية الوزير إقصاء واستبعاد عدد من الكفاءات في الوزارة والذين يتمتعون بالأمان'".

ولفت إلى أن هناك أيضا الشبهات في بعض الصفقات بوزارة الداخلية والتي قد تعيد لنا شبح قضية ضيافة الداخلية، مؤكدا أن الملفات المستحقة تدل على وجود خلل كبير خصوصا في التعامل مع القيادات.

مبارك العجمي

وطالب العجمي الشيخ ثامر العلي بضرورة إصلاح الأخطاء والتجاوزات في الوزارة، مشيرا إلى أنه بعد الجولات الميدانية يفترض أن لديه معلومات كافية عما يدور في الوزارة.

وبين أن "هناك قيادات بوزارة الداخلية ليسوا على قدر المسؤولية بسبب ضعف الأداء والتخبط في القرارات والمحسوبيات وغيرها".

وأضاف أن "الوكيل المساعد للمنافذ صرح بعدم السماح للمواطنين بدخول البلاد إلا بشروط معينة متناسياً نص المادة 28 من الدستور "لا يجوز إبعاد الكويتي ولا منعه من دخول البلاد".

وأشار إلى وجود قيادي آخر "يسرح ويمرح" في قطاعه بتعليمات من وزير الداخلية حتى أصبح قطاعه من القطاعات الطاردة للعمل بعدما كان من أفضل القطاعات إنتاجية، مؤكدا أن هذه القيادات لا تصلح للعمل ولا تنفع البلد، وهذا سبب كاف لإقالتهم.

وقال مخاطبا العلي" اؤكد لك أن هؤلاء القيادات لن ينفعوك وقت المساءلة، والملفات المستحقة للمسائلة كثيرة لدي"، مضيفا " الآن انتهت الجولات الميدانية اجلس في مكتبك واتخذ القرارات، وتأكد أننا لسنا معك ولسنا ضدك نحن مع هذا البلد وشعبه".

سواء كان من أفراد أو شركات أو مؤسسات أو جمعيات

الطريجي يقترح ضريبة على «تحويلات الأجانب»

أعلن النائب د. عبد الله الطريجي عن تقديمه اقتراحا بقانون بفرض ضريبة على المبالغ المالية التي يقوم الأجانب بتحويلها خارج الكويت عن طريق البنوك أو المكاتب المرخصة أيا كانت العملة، سواء كان التحويل من أفراد أو شركات أو مؤسسات أو جمعيات.

وجاءت مواد الاقتراح بقانون كما يلي:

المادة الأولى:تفرض ضريبة على المبالغ المالية التي يقوم الأجانب داخل دولة الكويت بتحويلها إلى الخارج أيا كانت العملة التي تحول، وسواء من أفراد أو شركات أو مؤسسات أو جمعيات، وعن طريق البنوك أو الشركات الخاصة أو الكاتب المرخصة.

ويُستثنى من ذلك أي قوانين تنص على استثناء التحويلات من فرض الضريبة بما في ذلك التحويلات المتعلقة بالاتفاقيات الخاصة بحماية الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال.

المادة الثانية:تدفع الضرائب على المبالغ المالية المحولة للخارج وفقا للنسب والشرائح التي يصدر بها قرار من البنك المركزي، على أن تراعي الشرائح والنسب قيمة التحويل.

عبد الله الطريجي

المادة الثالثة:يتولى البنك المركزي وضع الضوابط والآليات اللازمة لتنظيم آلية تحصيل قيمة الضرائب وإجراءات الإشراف والرقابة عليها.

وعلى البنوك والشركات وأي جهة مرخصة أخرى إرسال قيمة ضريبة التحويلات وفق الإجراءات والضوابط والمدد التي يحددها البنك المركزي.

المادة الرابعة:يعاقب بالغرامة التي لا تجاوز عشرة آلاف دينار كل من يخالف أحكام المادة الثالثة.

ويعاقب بالحبس مدة لا تجاوز خمس سنوات أو بالغرامة التي لا تقل عن ضعف المبالغ المحولة كل من يقوم بالتحويل عن طريق غير البنوك والشركات والجهات المرخصة.

المادة الخامسة:يصدر مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية اللائحة التنفيذية لهذا القانون، وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشره.

المادة السادسة:على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

وقال الطريجي إن الاقتراح يهدف إلى فرض الضرائب على المبالغ المالية المحولة للخارج وفقا للنسب والشرائح التي يصدر بها قرار من البنك المركزي، على أن تراعي قيمة التحويلات. وأضاف أن القانون بفوض البنك المركزي بوضع الضوابط والآليات اللازمة لتنظيم آلية تحصيل قيمة الضرائب والرقابة عليها، والجهات المرخصة بإرسال قيمة ضريبة التحويلات وفق إجراءات البنك المركزي.

وبين أن الاقتراح حدد عقوبات على المخالفين بغرامة لا تتجاوز عشرة آلاف دينار، والحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات أو بالغرامة التي لا تقل عن ضعف المبالغ المحولة على كل من يقوم بالتحويل عن طريق غير البنوك والشركات المرخصة.

الحويلة يوجه 11 سؤالا برلمانيا إلى 8 وزراء

وجه النائب د. محمد الحويلة 11 سؤالا برلمانيا إلى 8 وزراء هم كل من وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري، ووزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون البلدية د. رنا الفارس، ووزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، ووزير المالية خليفة حمادة، ووزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري، ووزير التربية وزير التعليم العالي د.علي المضف، ووزير الدولة لشؤون الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات د. عبدالله معرفي، ووزير العدل نواف سعود الياسين.

نص السؤال على ما يلي:

إن أسمى هدف تقدمه أي مؤسسة أو هيئة حكومية هو تسهيل إجراءات تعامل المواطنين معها، من خلال فتح قنوات تواصل معهم ومن أهم وسائل التواصل في تقديم وتسهيل الخدمة هي الخدمة الالكترونية الحديثة والذكية والموقع الالكتروني للجهة.

وفي ظل الظروف التي تمر بها البلاد إثر جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) كان لزاما على الدولة تسهيل إنجاز المعاملات الخاصة بالمواطنين من خلال استخدام التقنيات الحديثة عن بعد وتطبيق الخدمات الالكترونية للوقاية والحد من انتشار فيروس كورونا المستجد.

ولكون هذه الظروف فرصة لاستكمال نواقص الحكومة الالكترونية وميكنة الخدمات العامة.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

محمد الحويلة

1 – ما خطة الوزارة لتطوير الخدمات الالكترونية المقدمة للمواطنين وزيادتها؟

2 – ما الخدمات الالكترونية الحالية التي تقدمها الوزارة؟

3 – ما الخدمات المتوقع إضافاتها بشكل الكتروني للمراجعين؟ وما المواعيد المحددة للبدء بتنفيذها؟

سؤالان إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود..نص السؤال الأول على ما يلي: فيما يخص تطبيق الملف الالكتروني وربطه بين المستشفيات والمراكز الصحية بالكويت.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: – لأي مرحلة وصل المشروع المذكور أعلاه، وهل طبق؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما المستشفيات والمراكز التي طبق بها؟ وما الخطة الزمنية المعتمدة لتطبيقه؟ وإذا كانت الإجابة النفي، فما أسباب التأخير لهذا المشروع؟

ونص السؤال الثاني على ما يلي: إن استمرار وزارة الصحة في عدم الاستفادة من العديد من المواقع التي كانت مستغلة من قبل بعض الجهات الخاصة، رغم صدور حكم نهائي بإخلائها، والتي يقارب عددها (90) موقعا منذ عام 2018، يعد هدرا للمال العام وضياع إيرادات على الخزانة العامة للدولة نتيجة عدم الاستفادة منها.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – لماذا لم يتم استغلال تلك المواقع بما يعود بالنفع على الخزانة العامة للدولة؟

2 – بيان هذه المواقع وما يتم بشأنها حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

3 – ما خطة الوزارة تجاه هذه المواقع؟

سؤال إلى وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري

نص السؤال على ما يلي: لقد أصبحت الرياضة التي يمارسها معظم الشباب في عصرنا الحالي من الضروريات التي لا يُستهان بها في تكوين النشء الصالح المقتدر بدنيا وعقليا ولم تعد مجرد هواية ومن ثم فإن الإعداد للاحتراف أصبح شيئا مهما لتحقيق التقدم الرياضي ما يؤدي إلى زيادة المقدرة على المنافسة.

ونظرا لوجود مساحات من الأراضي الفضاء واسعة المدى في كل محافظة من محافظات الكويت يمكن استغلالها في إنشاء الأندية والملاعب الرياضية الحديثة المتطورة وفي إنشاء نشاطات رياضية عديدة تخدم الكثير من قاطنيها خصوصا فئة الشباب.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: – ما الخطة لتطوير الرياضة الكويتية من حيث المنشآت التي سيتم تنفيذها أو المدن الرياضية حتى عام 2035؟

العارضي يوجه 4 أسئلة إلى وزير الخارجية

وجه النائب مساعد العارضي 4 أسئلة برلمانية إلى وزير الخارجية الشيخ د. أحمد الناصر، عن عدد الحسابات التابعة للوزارة وطبيعة كل حساب، والأعمال الإنشائية في مبنى الوزارة، وعقد للنظام المرئي والمسموع للربط بينها وبين السفارات بالخارج. ونص السؤال الأول على ما يلي: كانت وزارة الخارجية تستقبل طلبات العمالة الأجنبية في بعثاتها في الخارج وكانت المتحصلات المالية من هذه الخدمة توفر لميزانية الدولة ملايين عدة، ثم أوكلت هذه الخدمة لشركات محددة بعينها ،لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كشف بأسماء الشركات التي أوكل إليها هذه الخدمة وأسماء ملاك كل شركة.

2 – ما المبررات التي دعت الوزارة إلى هذه الخطوة وما فيها من ضرر على المواطن لارتفاع تكلفة استقدام العمالة، على الرغم من وجاهة رفض هذا التوجه لسنوات عدة؟

3 – ما انعكاسات خطوة الوزارة بتكليف تلك الشركات بمهمة استجلاب العمالة من حيث:

– ازدياد مبالغ المتحصلات القنصلية عما كانت عليه.

4 – ترددت معلومات عن ارتباط بعض القياديين في الوزارة مع تلك الشركات من حيث الشراكة عن طريق الأقارب أو الحصول على منافع مالية وخلافه، فهل تحققت الوزارة من ذلك؟

5 – جدول يبين المتحصلات القنصلية منذ التعاقد مع أول شركة.

6 – ما الخدمات التي تقدمها تلك الشركات في ظل وجود عيادات موحدة للفحص الطبي محددة من قبل وزارات الصحة في دول مجلس التعاون وكذلك بعثات تقوم بالإجراءات القانونية؟ وما دورها باستثناء تسلم الطلبات؟

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل قامت الوزارة بأعمال إنشائية في مبنى الوزارة خلال السنوات السبع السابقة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى بيان التالي:

أ– طبيعة هذه الأعمال.

ب– المواصفات الفنية للأعمال والعروض المالية.

ج– هل كان هناك خلاف مع المقاولين فأكمل الأعمال مقاولون آخرون؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى ذكر الأسباب، مع تزويدي بصورة ضوئية من المستندات الدالة.

د– من كان المسؤول المباشر عن هذه الأعمال؟ وما طبيعة عمله ومسماه الوظيفي؟

هـ هل حدثت حالة وفاة لأحد العمال؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما إجراءات الوزارة حيال ذلك؟

2 – هل اشترت الوزارة سيارات مصفحة خلال السنوات السبع السابقة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى بيان التالي:

أ– مصدر شراء هذه السيارات.

ب– عروض الشراء والعقود.

ج– المسؤول المفوض من الوزارة بتوقيع عقود الشراء وصورة ضوئية من التفويض.

د– قيمة شراء السيارات المصفحة.

هـ سنة صنع هذه السيارات (موديل).

–3 وقعت الوزارة عقدا للنظام المرئي والمسموع والربط بينها وبين السفارات بالخارج، يرجى إفادتي بقيمة العقد والعروض المقدمة ومن وقعه ومن ملاك هذه الشركة ومن المفوض بالتوقيع من الشركة مع الوزارة؟ ونص السؤال الثالث على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – تحتل رئاسة البعثة الدبلوماسية موقعا مهما يعكس صورة الكويت الحسنة في العالم، فما الإجراءات التي تتخذها الوزارة حيال من يخالف هذه القاعدة الأساسية في العمل الدبلوماسي لاسيما إذا كان لديها علم بانحراف بعضهم عن أصول العمل الدبلوماسي وقواعده الذي يأتي على قمة أولوياتها الحرص على سمعة الكويت؟

–2 نمى إلى علمي أن أحد رؤساء البعثات ارتكب ممارسات خاطئة في إحدى الدول الافريقية قبل سنوات عندما كان قائما بالأعمال، ثم ورد إلى الوزارة بعد فترة كتاب من النيابة العامة للتحقيق معه في واقعة لاحقة، وبدلا من أن تتريث الوزارة لتتبين نتيجة التحقيق معه أرسلته إلى إحدى دول أميركا الجنوبية سفيرا.

فلماذا لم تراع الوزارة خطورة هذا الأمر على سمعة الكويت والأجيال اللاحقة من الدبلوماسيين؟ مع تزويدي بالمبررات التي دعت الوزارة إلى تعيينه رئيسا لبعثة بعد ورود كتاب من النيابة بوجود شكوى بحقه وطلبته للتحقيق في قضية تمس الأمانة والشرف؟

3 – هل لا يزال هذا الشخص يعمل في الوزارة؟

ونص السؤال الرابع على ما يلي: يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كشف بعدد الحسابات التابعة لوزارة الخارجية وطبيعة كل حساب على حدة.

2 – نمى إلى علمي أن هناك حسابا خاصا بمسمى (حساب المكاتب الخارجية واللجان الخيرية) لذا يرجى بيان التالي:

– مصدر الأموال المحولة إلى هذا الحساب.

– اللجان أو الأفراد التي تم الصرف من هذا الحساب لصالحها.

– سبب إنشاء الحساب.

– من المخول بالتوقيع عن هذا الحساب؟

– من أمر بإنشاء هذا الحساب؟ وما تاريخ إنشائه؟ وهل توجد موافقات من الجهات المختصة في الدولة؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من المستندات الدالة على ذلك.

3 – هل دفعت الوزارة من البند السري قيمة إيجار سكن أحد رؤساء البعثات الذين يتلقون العلاج في الخارج؟

الهيئة تكثف حملاتها التوعوية اتساقا مع الخطة الإستراتيجية لمكافحة الفساد

«نزاهة»: لنكن وطن النزاهة

تسعى الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" إلى تكثيف حملاتها التوعوية، معلنة عن حملة تحمل عنوان "من أجل الكويت" اتساقا مع الخطة الاستراتيجية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

وتتناول تلك الحملة أهمية النزاهة في تحقيق رؤية الجماهير المستهدفة للمجالات التي تمس حياتهم اليومية والموضوعات التي تحظى باهتمام المواطن مثل التنمية الاقتصادية ومستوى الخدمات التعليمية والصحية، إضافة إلى الرياضة والأعمال والتجارة والمستقبل الوظيفي.

وتهدف "نزاهة" من خلال الحملة إلى التأكيد على القيم الرئيسية كالنزاهة والمصداقية والشفافية والمسائلة والعدالة والإخلاص في العمل، وأهمية الوقاية من حدوث الفساد إضافة إلى بيان العلاقة بين مكافحة الفساد وتحقيق التنمية المطلوبة في المجالات التي تؤثر على حياة المواطن، والتأكيد على أن (نزاهة) تعمل جاهدة إلى ترسيخ فكرة الشراكة في مهمة مكافحة الفساد، إلى جانب نشر كافة المعلومات بشفافية للجمهور حول ما تقوم به (نزاهة) وشركائها في تنفيذ استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2024 – 2019 من أجل تعزيز ثقة المجتمع والتأكيد على أن الأعمال قيد الإنجاز والتغيير قادم لا محالة.

الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»

وتسعى "نزاهة" من خلال هذه الحملة إلى التعاون مع شركائها في تنفيذ الاستراتيجية والمجتمع المحلي والمجتمع المدني والمجتمع الدولي، كون أن مكافحة الفساد مسؤولية مشتركة يتحتم على الجميع محاربته من خلال تكاتف الجهود، متمنين من الجميع المشاركة في دعم الحملة من خلال هاشتاق " لنكن وطن النزاهة" على مواقع التواصل الاجتماعي.

شارك في إقرار العديد من القوانين التي تهم المواطنين

الكويت ودعت النائب السابق باسل الراشد

فقدت الكويت أمس النائب السابق باسل سعد الراشد، حيث نال الفقيد عضوية مجلس الأمة في فصله التشريعي العاشر مجلس 2003 عن الدائرة الانتخابية العاشرة العديلية.

وكان الراحل في هذا الفصل التشريعي رئيساً للجنة شؤون البيئة وعضوا في لجان الشؤون المالية والاقتصادية وحماية المال العام والميزانيات والحساب الختامي والشؤون الخارجية.

وخلال تمثيل الأمة شارك الراحل مع النواب في إقرار العديد من القوانين التي تهم المواطنين وتهيئة البيئة التشريعية التي ساهمت في البناء التشريعي للدولة، منها قانون في شأن إعادة تنظيم بلدية الكويت وتنظيم الاحتراف الرياضي وقانون إسهام القطاع الخاص في تعمير الأراضي الفضاء المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية.

كما قدم العديد من الأسئلة والاقتراحات بقوانين ورغبة التي من شأنها معالجة قضايا اجتماعية وسياسية واقتصادية للمواطنين.

وخلال عضويته في الفصل التشريعي العاشر لمجلس الأمة قدم الراحل مع نواب ومنفرداً 23 اقتراحاً بقانون من أهمها تعديل قانون رقم 49 لسنة 1996 بشأن رعاية المعاقين وتعديل قانون الرعاية السكنية وتنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية، وتعديل قانون المساعدات العامة، وكذلك قانون حماية المنافسة وتنظيم الاحتكار.

وشارك مع نواب في تقديم عدد من الاقتراحات بقوانين بشأن استخدام الفوائض المالية للميزانية العامة للدولة، وإنشاء صندوق جابر الأحمد للجيل الحاضر، وتعديل أحكام المرسوم بالقانون رقم 23 لسنة 1990 بشأن تنظيم القضاء.

وخلال مسيرته البرلمانية قدم الراحل 105 أسئلة برلمانية إلى جميع الوزراء تتعلق بالخدمات المفترض تقديمها للمواطنين من إسكان وصحة وتعليم وموارد الدولة الطبيعية.

وقدم الراحل باسل الراشد 73 اقتراحاً برغبة من أهمها إطلاق أسماء أعضاء مجلس الأمة الراحلين على شوارع الكويت.

باسل الراشد